



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Impact of Financial Flexibility on the Value Relevance of Accounting Information: an applied study in a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange

Hazheen Abdi Mirza*^A, Younus Abdulkareem Ahmed ^B

^A Financial unit/Technical Institute of Zakho

^B College of Administration and Economics/University of Duhok

Keywords:

Financial Flexibility; Value Relevance of Accounting Information; Iraq Stock Exchange.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	07 Jul. 2025
Received in revised form	13 Jul. 2025
Accepted	27 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hazheen Abdi Mirza

Financial unit/Technical Institute of Zakho



Abstract: The present study aims to quantify and evaluate the financial flexibility of firms listed on the Iraq Stock Exchange, as well as to assess and analyse the value relevance of their accounting information, and to examine the relationship and impact of financial flexibility on that value relevance. To achieve these objectives, a primary hypothesis was formulated and tested within an applied research framework employing quantitative and mathematical analysis. Annual financial statements of the selected firms and the Exchange's official bulletins for the period 2014–2023 served as the data sources. The sample comprised nineteen companies listed on the Iraq Stock Exchange. Financial flexibility was measured using the current ratio and the debt-to-asset ratio, while the Ohlson (1995) model was employed to gauge value relevance. The findings reveal a statistically significant negative effect of financial flexibility—as proxied by the current ratio—on the value relevance of accounting information, and an economically positive but statistically insignificant effect of financial flexibility—as proxied by the debt-to-asset ratio—on the same. Among the key recommendations is that firms should revisit their liquidity policies to strike a balance that ensures financial stability without undermining the value relevance of their reporting, and reassess their leverage strategies as a means to enhance that relevance.

أثر المرونة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يونس عبدالكريم أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

هژين عبيد ميرزا
الوحدة المالية
المعهد التقني- زاخو

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية قياس وتقييم مستوى المرونة المالية في الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن تقييم وتحليل ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في السوق واختبار علاقة وتأثير المرونة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تبني فرضية رئيسة موجهة لاختبار العلاقة بين متغيري الدراسة في إطار الجانب العملي للدراسة، إذ تم تبني المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي الرياضي، إذ تم اعتماد البيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والنشرات الرسمية للسوق كمصادر للبيانات للمدة (2014-2023). إذ تمثلت عينة الدراسة أساساً في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (19) شركة. وقد تم تبني نموذج نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية لقياس المرونة المالية، في حين تم اعتماد نموذج (Ohlson, 1995) لقياس ملائمة القيمة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها هناك تأثير سلبي ومعنوي للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. وكذلك هناك تأثير إيجابي ولكن غير معنوي للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. كما قدم الدراسة العديد من التوصيات كان من أهمها على الشركات مراجعة سياساتها الخاصة بالسيولة لتحقيق توازن يضمن الاستقرار المالي دون الإخلال بملاءمة المعلومات المحاسبية، وإعادة تقييم استخدام الرافعة المالية كأداة لتعزيز تلك الملاءمة.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، سوق العراق للأوراق المالية.

1. المقدمة

تعد المرونة المالية من المفاهيم الحديثة نسبياً في الإدارة المالية، وقد حظيت باهتمام أكثر من الباحثين والأكاديميين لاسيما في السنوات الأخيرة، بعدها جزءاً من إستراتيجية أعمال الشركة وهي العامل الرئيس المؤثر في القرارات التمويلية للشركات. وذلك لأنها تعكس قدرة الشركة على التحكم في مصادر التمويل استجابة للتقلبات غير المتوقعة في التدفقات النقدية أو الفرص الاستثمارية. فضلاً عن أنها تمثل قدرة الشركة على التكيف بفعالية المخاطر غير المتوقعة أو الاستفادة من الفرص الاستثمارية المحتملة.

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية النتيجة الطبيعية لجودة الأعمال المؤدة من قبل الجهة المعدة للتقارير، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تحقق الجودة المنشودة. ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية التي تعكس جودتها. وتعد خاصية الملائمة واحدة من أهم هذه الخصائص، والتي تعني قدرة المعلومة المحاسبية في احداث تغيير في اتجاه القرار الذي سوف يتخذه المستخدم.

لذا تعد المرونة المالية أداة هامة في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية، لأنه في ظل المرونة المالية ستكون الشركات قادرة على وضع خطة للتحوط ضد حالات الطوارئ المستقبلية غير المؤكدة الناشئة عن النقص غير المتوقع في الأرباح، إلى الحد الذي تكون الشركة مجهزة بشكل أفضل لتجنب الضائقة المالية والتوسع في الاسواق مما يساعدها في تبني استراتيجية مثلى لتحقيق النمو والأرباح المستدامة. لذا فإن الشركات التي لديها مرونة مالية عالية هي الأكثر اهتماماً بأعداد وعرض المعلومات المحاسبية بجودة عالية والأكثر ملائمة لتعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركة وذلك للحفاظ على مرونتها المالية. ومن ثم ترتبط تحقيق خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية ارتباطاً وثيقاً بجدارة المرونة المالية لتحقيق أهداف الشركة.

2. منهجية الدراسة ودراسات السابقة:

2-1. منهجية الدراسة

2-1-1. مشكلة الدراسة: تواجه الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تحديات متزايدة في تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة بمعلومات محاسبية ملائمة والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة. وقد يرجع السبب إلى انخفاض مستوى المرونة المالية لدى هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على مواجهة مختلف الحالات الطارئة ومن ثم عدم قدرتها على تحمل الصدمات في فترات الأزمات، وبناءً عليه سوف تسعى الشركات إلى تجميل المعلومات الواردة في التقارير المالية بحيث تعكس الواقع الغير الحقيقي، مما يؤدي بدوره إلى تدهور ثقة المستثمرين في ملائمة المعلومات المالية الواردة في تلك التقارير. وفي ضوء ما تقدم يمكن تصوير مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي تمهيداً لاختبارها على مستوى البيئة العراقية: ما مدى علاقة وأثر المرونة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية؟ وبناءً على ما سبق يمكن الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل توجد علاقة ارتباط المرونة المالية وملائمة قيمة المعلومات محاسبية في الشركات عينة الدراسة؟
 2. هل تؤثر المرونة المالية في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية في الشركات عينة الدراسة؟
- 2-1-2. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى اختبار أثر المرونة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويتم من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس مستوى المرونة المالية لدى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (-2014-2023) باستخدام كل من نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية.
2. تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات نفسها.
3. اختبار أثر المرونة المالية بمؤشري نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

2-1-3. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة من خلال:

1. سد فجوة بحثية في الأدبيات المحاسبية من خلال قياس المرونة المالية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سياق سوق العراق للأوراق المالية.
2. توفير رؤية عملية حول مدى تأثير سياسات السيولة والرافعة المالية على جودة المعلومات المالية وموثوقيتها، مما يعين الإدارة على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر توازناً.

3. دعم المستثمرين وأصحاب المصلحة بفهم أدق لقدرة الشركات على التحمل المالي وشفافية الإفصاح، مما يعزز ثقتهم ويخفض تكلفة رأس المال.
4. إثراء صانع القرار الاقتصادي والهيئات الرقابية بتوصيات قابلة للتطبيق لتحسين الأطر التنظيمية وتحفيز استقرار السوق وتنميته.
- 4-1-2. فرضية الدراسة:** تتبنى الدراسة الحالية في ضوء السؤال الرئيس وهدف الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية الآتية: لا توجد علاقة وتأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في ملائمة قيمة معلومات محاسبية وتتفرع إلى فرضيتين فرعيتين وكالاتي:
1. لا توجد علاقة وتأثير ذات دلالة معنوية بين المرونة المالية معبراً عنها بنسبة السيولة وملائمة قيمة معلومات محاسبية.
 2. لا توجد علاقة وتأثير ذات دلالة معنوية بين المرونة المالية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية في ملائمة قيمة معلومات محاسبية.
- 5-1-2. منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات:** يتم تبني المنهج الاستنباطي في إطار الجانب النظري، في حين تم تبني المنهج الاستقرائي في إطار الجانب العملي وكالاتي:
1. المنهج الكمي التجريبي في قياس متغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 2. المنهج الاستدلالي الكمي القائم على استخدام التحليل الاحصائي الاستدلالي في اختبار فرضية الدراسة وعرض وتحليل نتائجه.
- 6-1-2. حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:
1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الشركات المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية.
 2. الحدود الزمانية: يتمثل حدود الدراسة التطبيقية بالفترة من 2014 ولغاية 2023.
- 2-2. الدراسات السابقة:**
- 1-2-2. دراسة (الدباغ، 2024) بعنوان " المرونة المالية وأثرها في قيمة الشركة: دراسة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**
- هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم تأثير المرونة المالية بمؤشرات الفرعية المتمثلة بـ (السيولة، والرافعة المالية)، على قيمة الشركة، وذلك ضمن عينة مكونة من ست شركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، خلال الفترة (2012-2021). وللوصول إلى ذلك، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي التطبيقي، المستندة إلى البيانات الطولية المتوازنة (Panel Data)، وبعدد مشاهدات بلغت (66) مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات المرونة المالية سواء من خلال ارتفاع مؤشر السيولة أو انخفاض مؤشر الرافعة المالية عادة ما يرافقها آثاراً إيجابية في مؤشر قيمة الشركة على المدى الطويل بسبب الأثر الايجابي الذي تتركه المرونة المالية في ارتفاع إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في السوق المالية، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بمؤشرات المرونة المالية، وتبنيها كدليل ارشادي في عملها لما لها من دور كبير وفعال في التحكم بمصادر تمويلها وحمايتها من خطر التعثر ودعم امكانية اقتناصها الفرص الاستثمارية المتاحة.

:2-2-2. (Tungsriwong, 2022)**"Value Relevance of IFRS-based Accounting Information Adoption: Evidence from Listed Companies in Thailand"**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. عينة الدراسة يتكون مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة تايلاند. خلال الفترة الزمنية (2009-2019). اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التطبيقي من خلال تحليل الانحدار لنموذج (Ohlson, 1995). لتحليل العلاقة بين أسعار الأسهم وكل من ربحية السهم (EPS) والقيمة الدفترية للسهم (BVS). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، مع تفوق تأثير القيمة الدفترية على الربحية خلال معظم سنوات الدراسة. وأوصت الدراسة بأهمية مواصلة تطوير معايير المحاسبية الدولية بما يتوافق مع تطورات الأسواق واحتياجات المستخدمين، إلى جانب ضرورة استخدام بيانات فصلية في الدراسات المستقبلية لتعزيز دقة التحليل، ودعوة المستثمرين والمستخدمين إلى مواكبة التغيرات المعيارية وفهم انعكاساتها على القوائم المالية.

بعد تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية، يتضح أنه لم تتناول أي من الدراسات (حسب اطلاع الباحثان) العلاقة بين المرونة المالية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بشكل مباشر ومتكامل، مما يجعل من هذه الدراسة محاولة بحثية جديدة تسعى لسد فجوة قائمة في الأدبيات المالية والمحاسبية، وخاصة في بيئة الأسواق الناشئة مثل العراق. وقد تبين من مراجعة الدراسات ذات الصلة أنها تُعد الأقرب من حيث طبيعة المتغيرات وأسلوب التحليل، مما مكن الباحثان من الوقوف على مجموعة من النقاط التقييمية المهمة، أبرزها ما يأتي:

أولاً: امتازت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتقديم تحليل تفصيلي وتفاعلي لمؤشرات المرونة المالية وربطها بشكل مباشر بخصائص المعلومات المحاسبية.

ثانياً: اعتمدت الدراسة الحالية على مصادر أساسية لقياس المرونة المالية، تمثلت في نسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، إلى جانب بنود الإفصاح المالي، مما يعكس شمولية الأداة التحليلية.

ثالثاً: تم توظيف نموذج (Ohlson, 1995) لقياس ملائمة القيمة، وهو من النماذج القياسية المعتمدة والفعالة في تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم، مما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها.

رابعاً: استفادت الدراسة من الأدبيات السابقة في بناء الإطار النظري والمفاهيمي، من خلال تتبع آراء الباحثين والكتاب حول المتغيرات قيد الدراسة، مما أسهم في تعزيز الجانب النظري وتوسيع مده.

خامساً: تم الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة، مما ساعد الباحثان في اختيار الوسائل الأكثر ملائمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها بدقة وموضوعية.

3. الجانب النظري للدراسة:**3-1. المرونة المالية**

3-1-1. مفهوم المرونة المالية: تشير المرونة المالية قدرة الشركة على التكيف مع المتطلبات

والصددمات المالية غير المتوقعة أو المفاجئة التي تحدث في المستقبل لكي تتمكن الشركة من تلبية احتياجاتها والاستجابة لكل فرصة في ظروف غير متوقعة، من الضروري أن يكون لديها رأس مال كاف متاح، ويعده المديرون عامل مهم وضروري لعمليات استقرار ونجاح الشركة على المدى

الطويل (Melianti, 2022: 320). ويضيف (Lambrinoudakis et al., 2019: 1) أن المرونة المالية هي قدرة الشركة على مواجهة حالات طارئة التي تحدث نتيجة انخفاض قيمة الأسهم. وهذا ما أكدته (Ahmed & Saeed, 2024: 149) إذ إن المرونة المالية هي قدرة الشركة في الحصول على الموارد المالية اللازمة للاستجابة السريعة للأحداث المستقبلية غير المتوقعة وتعظيم قيمتها.

3-1-2. مؤشرات قياس المرونة المالية: تُقاس مؤشرات المرونة المالية من خلال مجموعة من المقاييس، منها:

1. **نسبة الرافعة المالية Ratio Leverage:** الرافعة المالية هي استخدام الشركة للديون (التمويل بالدين) لتمويل أصولها وعملياتها بهدف زيادة العوائد المحتملة على حقوق الملكية، مع تحمل مخاطر أعلى في حال انخفاض أرباح الشركة (Mutumanikam & Adelin, 2024: 40). وهي تُقاس غالباً بنسبة الدين إلى حقوق الملكية أو نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، وهي مؤشرات تعكس مستوى المخاطرة المالية التي تواجهها الشركة (Mirlohi & Nikoukar, 2024: 9675).

2. **نسبة السيولة Liquidity Ratio:** السيولة هي قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية فوراً عن طريق تحويل أي من الموجودات إلى نقد بسرعة وبدون خسارة. لذا لا تعني السيولة فقط تحويل الموجود إلى نقد بقدر ما يتم تحويله دون أي خسارة لأن السيولة يجب أن تكون مرتبطة بالربحية وسيولة الشركات هي قدرته على تلبية احتياجاتها المالية القصيرة الأجل (Ahmed et al., 2021: 4). والتي يتم قياسها من خلال (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة) (Hasanaj & Kuqi, 2019: 22).

3. **نسبة النقد Cash Ratio:** تُعد نسبة النقد عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أي كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية وتجنب الإفلاس الفني، وهو حالة تعجز فيها الشركة عن السداد الفوري لالتزاماتها رغم امتلاكها لأصول كافية على المدى الطويل، أي أنها ليست مفلسة فعلياً، لكنها تواجه نقصاً مؤقتاً في السيولة. ومضمون ذلك أن الشركة لديها أموال كافية لسداد الديون، ولكن نقص السيولة في هذه الأموال في وقت محدد قد يعرض الشركة لمخاطر السيولة. وتحسب من خلال (النقد + استثمار قصير الأجل / إجمالي الموجودات) (الأسدي، 2021: 34).

4. **الاحتفاظ بالنقدية Cash holdings:** الموجودات النقدية تشمل النقد والأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل المعلن عنها في قائمة المركز المالي، تعد هذه الموجودات النقدية مصدراً من مصادر المرونة المالية. لذا فالموجودات النقدية توفر الحماية ضد التقلبات المفاجئة في التدفقات النقدية المستقبلية، من خلال توفر الائتمان الذي يعمل كخيار للشركة، مما يتيح لها استثمار الفرص المستقبلية في الوقت المناسب (Al-Sulayvani et al., 2025: 257)؛ جابر، (2023: 321). ويتم حسابها وفق المعادلة الآتية (Marwick et al., 2020: 23): (نقد + استثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات)

5. **صافي التدفق النقدي The Net Cash Flow:** يعد التدفق النقدي مؤشراً مهماً على سلامة الوضع المالي للشركة (Angahar & Alematu, 2014: 18). إذ إن ارتفاع للتدفقات النقدية للشركة على مدى فترة طويلة يمكن أن يكون مؤشراً إيجابياً على قدرته على سداد ديونه. على العكس من ذلك، إذا كانت قيمة التدفق النقدي منخفضة جداً أو تعرض الشركة خسارة طويلة الأجل، فإن ذلك إشارة سلبية. ويمكن قياسه من خلال (التدفق النقدي / إجمالي الموجودات) (Phan et al., 2022: 2).

6. **قابلية الدين Debt Capacity:** تعد قابلية الدين من المؤشرات المالية المهمة التي تُستخدم لقياس الحد الأقصى لقدرة الشركة على الاقتراض ويتم تقديرها عن طريق قياس قيمة الموجودات التي من المتوقع تصفيتها. ويمكن قياس قابلية الدين من خلال (الموجودات الملموسة المقدرة / إجمالي الموجودات)، (Denis, 2011: 668).

2-3. ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

1-2-3. **مفهوم ملاءمة القيمة:** ملائمة قيمة المعلومات تعني تحديد قدرة ووزن واهمية المعلومات المحاسبية في إطار القرار المتخذ أو القرار المطلوب اتخاذه، فهي تشير إلى قدرة المعلومات على التأثير في القرار الذي سبق اتخاذه أو الذي سيتم اتخاذه مستقبلاً، وتقاس هذه القيمة بمدى تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الاقتصادية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، إذ يظهر تأثيرها من خلال التغيرات في أسعار الأوراق المالية، أو عوائدها وردود الفعل للمتعاملين في السوق تجاه نشر المعلومات المحاسبية (شنشول، 2019: 29). ويمكن تقييم ملائمة قيمة المعلومات محاسبية من خلال العلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للأسهم أو عوائد الأسهم (الجرف، 2017: 1076).

2-2-3. **قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** اعتمدت العديد من الدراسات في قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية على أنموذج السعر أو ما يعرف بأنموذج (Ohlson, 1995) لقياس درجة ملائمة المعلومات المحاسبية (الجرف، 2017: 1078). إذ يربط القيمة السوقية للشركة بالقيمة الدفترية وبالأرباح، ويعد هذا الأنموذج الأول في المحاسبة الذي يقدم إطاراً منطقياً لتقييم الأسهم بالاعتماد على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية وفقاً لمدخل ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (الظالمي، 2023: 7).

3-3. **انعكاسات المرونة المالية في ملائمة القيمة:** إن المرونة المالية، بوصفها قدرة الشركة على تعديل هيكلها المالية أو التشغيلية استجابةً للظروف الاقتصادية المتغيرة، تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وخصوصاً فيما يتعلق بقدرتها التنبؤية. فعندما تتمتع الشركة بمرونة مالية عالية، تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية أو التغيرات المفاجئة في السوق، مما ينعكس في صورة استدامة الأداء المالي ووضوح الرؤية المستقبلية أمام المستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية. ووفقاً (Byoun, 2008: 1667) فإن الشركات ذات مستويات مرونة مالية مرتفعة أظهرت قدرة أعلى على المحافظة على توزيعات الأرباح والاستثمار أثناء فترات الركود، وهو ما يدعم دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمستقبل الأداء المالي. ومن ثم، فإن المرونة المالية تعزز من ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال قدرتها على عكس حقيقة الوضع المالي للشركة وتوقعاتها المستقبلية، مما يرفع من درجة اعتمادية هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفي السياق نفسه، يرى (Campello, Graham & Harvey, 2010: 471) أن المرونة تمكن الشركات من إصدار معلومات تعكس واقعها المالي الفعلي بدلاً من اللجوء إلى الانحراف عن الممارسات المحاسبية السليمة نتيجة الضغوط المالية. وهذا الأمر يعزز من مصداقية المعلومات لدى المستخدمين الخارجيين، خصوصاً المستثمرين والمقرضين، الذين يعتمدون على هذه المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية خلال فترات عدم اليقين. فكلما كانت الشركة قادرة على تمويل نفسها داخلياً أو إعادة هيكلة مواردها بسرعة، زادت احتمالية تقديم تقارير مالية عالية الجودة ومبنية على أسس واقعية، مما يرفع من ملاءمة قيمة هذه المعلومات للقرارات المستقبلية.

مما سبق يرى الباحثان، أن هذه العلاقة تعكس أهمية المرونة المالية كشرط أساسي لتعزيز شفافية التقارير المالية في بيئات الأعمال غير المستقرة. إذ لا تقتصر المرونة على كونها أداة تشغيلية أو تمويلية فقط، بل تتجاوز ذلك لتكون عنصراً أساسياً في دعم وظيفة المحاسبة ذاتها، من خلال تمكينها من عكس صورة أكثر صدقاً وعدالة عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة، وهو ما يعد شرطاً جوهرياً لملاءمة المعلومات المحاسبية وفعاليتها في دعم القرارات الاستثمارية. فأن تعزيز المرونة المالية يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية شاملة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. ذلك يشمل تطوير سياسات مالية مرنة، وتعزيز هياكل الحوكمة، وتطبيق ممارسات محاسبية شفافة. كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في تقديم معلومات محاسبية أكثر ملاءمة وموثوقة للمستخدمين، مما يدعم اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.

4. الجانب التطبيقي للدراسة

4-1. قياس المتغير المستقل: يتمثل هذا المتغير في المرونة المالية والتي تعني قدرة الشركة على التكيف والاستجابة للأزمات المالية والاحتياجات الطارئة واغتنام الفرص غير المتوقعة، أي قدرتها على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ومواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة، من خلال تأمين التمويل اللازم، أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية، أو تعديل عملياتها التشغيلية لزيادة التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة، إذ إن عدم كفاية المرونة المالية لدى الشركة يجعل إدارتها تواجه صعوبات في تأمين احتياجاتها المالية سواء لتفادي المشاكل المالية المتمثلة في نقص السيولة، مما يزيد من احتمالية الفشل المالي، أو لفقدان الفرص الاستثمارية غير المتوقعة الأمر الذي يفقدها مرونة النمو وتحسين الأداء. وكلما انخفضت درجة المرونة المالية كلما ارتفع خطر فشل الشركة في الوفاء بالتزاماتها أو فقدان قدرتها لتعقب الفرص الاستثمارية. ويمكن قياس المرونة المالية بالاعتماد على مؤشرات القياس الآتية (Qin&Pastory, 2017: 110):

أ-نسبة السيولة Current Ratio من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = (\text{الموجودات المتداولة} / \text{المطلوبات المتداولة}) \times 100\%$$

ب-نسبة الرافعة المالية، من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = (\text{إجمالي المطلوبات} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) \times 100\%$$

4-2. قياس المتغير التابع: يتمثل هذا المتغير الإفصاح عن معلومات ذات قيمة ملائمة للمستخدمين، إذ يعكس مدى حرص الإدارة على تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة ببيانات دقيقة وفي الوقت المناسب مما يعزز من مصداقية التقارير المالية. ويقلل عدم التماثل المعلوماتي من خلال سد الفجوة المعرفية بين الإدارة والمستثمرين، مما يتيح تقديراً أكثر واقعية للأداء والمخاطر (Nelwan et al., 2020: 321). ويمكن قياس ملائمة القيمة كما يأتي (Odoemelum et al., 2019: 12):

$$SP_{jt} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{jt} + \beta_2 VEPS_{jt} + \epsilon_{jt}$$

إذ إن:

Stocks Price (SP_{jt}): سعر السهم للشركة z في السنة المالية المنتهية في t

Earning per share (Eps_{jt}): ربحية السهم للشركة z في السنة المالية المنتهية في t

Book Value of Equity Per Share (βVEPS_{jt}): القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد

للشركة z في السنة المالية المنتهية في t

Error(ε_{jt}): خطأ القياس للشركة z في السنة المالية المنتهية t

β0: القيمة الثابتة

β1+β2: معاملات الانحدار

3-4. نموذج اختبار فرضية الدراسة: يتناول هذا النموذج اختبار العلاقة بين متغير المرونة المالية ومتغير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات عينة الدراسة، من خلال الفرضيتين الفرعيتين الأتيتين:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنه بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية". وقد تم استخدام نموذج الانحدار الآتي لاختبار العلاقة:

$$(RV)_{it} = \beta_0 + \beta_1 FX_{it} (CR) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

RV: ملائمة القيمة.

β_0 : مقدار الثابت.

β_1 : معاملات المتغيرات المستقلة.

FXit (CR): المرونة المالية المعبر عنها بنسبة السيولة.

ε : تعبر عن الخطأ العشوائي في النموذج.

الفرضية الفرعية الثانية التي تنص "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية على ملائمة قيمة المعلومات محاسبية". وقد تم استخدام نموذج الانحدار التالي لاختبار العلاقة:

$$(RV)_{it} = \beta_0 + \beta_1 FX_{it} (DE) + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

RV: ملائمة القيمة.

β_0 : مقدار الثابت.

β_1 : معاملات المتغيرات المستقلة.

FXit (DE): المرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية.

ε : تعبر عن الخطأ العشوائي في النموذج.

4-4. عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات: تم اختيار الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2014-2023) التي تمثل الحدود المكانية والزمانية للدراسة. إذ بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (134) شركة (<https://www.isc.gov.iq/index.php>). وقد تم اختيار حجم العينة بالطريقة العمدية وفقاً للشروط اللازمة للدراسة، والموضحة بالجدول رقم (1): جدول (1): إجراءات اختيار العينة النهائية للدراسة

النسبة المئوية من إجمالي الشركات المدرجة في السوق	عدد الشركات	الإجراء
100%	134	مجتمع الدراسة
58%	78	يطرح: قطاع المالي (المصارف، الشركات تأمين، والشركات الاستثمار).
28%	37	يطرح: الشركات التي لا تتوفر عنها بيانات مالية متكاملة ومنشورة خلال فترة الدراسة (2014-2023).
14%	19	حجم العينة الدراسة النهائية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية.

بلغت عينة الدراسة (19) شركة والتي تمثل مختلف قطاعات السوق، أي بنسبة معاينة بلغت (14%) من إجمالي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغة (134) شركة. لذا فقد بلغ عدد المتغيرات الرئيسية الخاضعة للدراسة (2) متغيرات وبحجم عينة (19) شركة خلال سنوات الدراسة، فيما بلغت مدة الدراسة (10) سنوات، إذ بلغ عدد المشاهدات السنوية المدروسة (190) مشاهدة.

5. النتائج

1.5- الاحصاءات الوصفية:

جدول (2): الاحصاءات الوصفية

Variables	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max	.Skew	.Kurt
value relevance	10	.476	.163	.183	.704	-.367	2.251
current ratio	10	9.76	3.961	5.08	18.84	1.244	3.788
debt equity	10	.289	.17	.122	.122	1.081	3.271

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17. تبين النتائج الظاهرة في الجدول رقم (2) إلى أن المتوسط الحسابي لمتغير ملائمة القيمة (Value Relevance) بلغ (0.476)، وانحراف معياري (0.163)، وهو ما يعكس مستوى معتدلاً من ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن وجود تباين طفيف بين الشركات في هذا الجانب بالاعتماد على الانحراف المعياري. أما بالنسبة لمتغير نسبة السيولة (Current Ratio) فقد بلغ المتوسط الحسابي (9.76)، وانحراف معياري (3.961)، مما يشير إلى أن الشركات المدروسة تتمتع بمستوى مرتفع من السيولة، مما يدل على قدرة جيدة للكيانات على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بأصولها المتداولة. فضلاً عن وجود تباين متوسط في مستويات السيولة بين الشركات. وبخصوص متغير نسبة الرافعة المالية (Debt to Equity)، فقد بلغ متوسطه (0.289)، وانحراف معياري (0.117)، يدل ذلك على أن الشركات تعتمد بشكل أقل على التمويل بالاقتراض، وتستند بدرجة أكبر إلى حقوق الملكية في تمويل أنشطتها، كما يبرز وجود تباين نسبي في الهياكل التمويلية بين الشركات.

تشير نتائج الجدول رقم (2)، بأن قيمة الملائمة تراوحت بين (0.183) كحد أدنى و(0.704) كأعلى قيمة، جود تباين معتدل في قدرة المعلومات المحاسبية على عكس القيمة الحقيقية للشركات. أما نسبة السيولة فتراوحت بين (5.08) كأدنى قيمة و(18.84) كأعلى قيمة، فيدل على تفاوت كبير في مستويات السيولة قصيرة الأجل بين الشركات، إذ تتمتع بعض الشركات بسيولة كبيرة مقارنة بغيرها. وفيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية، فقد تراوحت بين (0.122) كأدنى قيمة و(0.666) كأعلى قيمة، مما يدل على تنوع هيكل التمويل بين الشركات، إذ تعتمد بعضها على الدين بنسبة منخفضة، في حين تصل نسبة الدين في أخرى إلى مستوى أعلى نسبياً.

فيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبيانات، تشير قيمة الالتواء (Skewness) إلى أن توزيع ملائمة القيمة يميل إلى اليسار (بقيمة -0.367)، بينما يتجه كل من توزيع نسبة السيولة (1.244) ونسبة الدين إلى حقوق الملكية (1.081) إلى اليمين، مما يدل على وجود بعض القيم المرتفعة في هذه المتغيرات. أما التفلطح (Kurtosis) فقد كانت قيمته أقل من 3 في متغير ملائمة القيمة (2.251)، مما يعكس توزيعاً مسطحاً نوعاً ما، بينما تجاوزت القيمة 3 في كل من السيولة (3.788) ونسبة

الرافعة المالية (3.271)، مما يشير إلى وجود قيم متطرفة أكثر في التوزيع مقارنة بالتوزيع الطبيعي، أي أن البيانات تحتوي على بعض القيم المتطرفة.

2-5. مصفوفة الارتباط:

جدول (3): مصفوفة الارتباط

Variables	(1)	(2)	(3)
(1) value_relevant	1.000		
(2) current_ratio	-0.594	1.000	
(3) debt_equity	0.094	-0.092	1.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17. تشير نتائج الظاهرة في الجدول رقم (3) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية قوية نسبياً بين ملاءمة القيمة ونسبة السيولة، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.594)، مما يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة السيولة، انخفضت ملاءمة القيمة المعلومات المحاسبية، والعكس صحيح. هذا قد يعكس أن الشركات ذات السيولة العالي قد لا تكون بالضرورة أكثر قيمة من حيث المعلومات المحاسبية التي تعكسها دفاترها. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ايجابي ضعيفة بين ملاءمة القيمة ونسبة الرافعة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.094)، مما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة جداً، تكاد تكون معدومة، بين نسبة الرافعة المالية وملاءمة القيمة. أما بالنسبة لعلاقة الارتباط بين نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية، تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين نسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.092)، وهو ارتباط طفيف يشير إلى أن الشركات التي ترتفع لديها نسبة السيولة قد تميل إلى تقليل اعتمادها على التمويل بالدين، لكن العلاقة متدنية.

3-5. التعدد الخطي

جدول (4): التعدد الخطي

	VIF	1/VIF
current ratio	1.009	.992
debt equity	1.009	.992
Mean VIF	1.009	.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17. يتبين من نتائج الجدول رقم (4) أن معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) الخاصة بمتغير نسبة السيولة (Current Ratio) ونسبة الرافعة المالية (Debt Equity) تساوي 1.009 لكل منها، وهي أقل بكثير من الحد الحرج المعروف وهو 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي المتعدد جوهرية بين المتغيرات المستقلة في النموذج. كما إن قيمة 1/VIF لكل من المتغيرين حوالي (0.992)، وهي أيضاً قريبة من الواحد، مما يدعم استنتاج عدم وجود مشكلة ارتباط خطي مرتفع. والجدول رقم (4) يوضح نتائج هذا الاختبار.

4-5. تجانس التباين

جدول (5): تجانس التباين

Breusch–Pagan/Cook–Weisberg test for heteroskedasticity
Assumption: Normal error terms
Variable: Fitted values of D.value_relevance
H0: Constant variance
(1) = 0.14 chi ²
Prob > chi ² = 0.7054

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17.

يتضح من الجدول رقم (5) بعد أن تم تطبيق اختبار Breusch–Pagan/Cook–Weisberg للتحقق من تجانس التباين في بقايا الانحدار. إذ بلغت قيمة إحصاء مربع كاي chi² (0.14)، وبلغت قيمة الاحتمالية (0.7054). ولأن قيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) فلا يمكن رفض فرضية العدم المتعلقة بتجانس التباين. وهذا يشير إلى ثبات تباين البقايا، مما يُحقق أحد الافتراضات الرئيسية لنموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي.

5-5. اختبار الارتباط الذاتي:

جدول (6): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch–Godfrey LM test for autocorrelation		
chi ²	Df	Prob>Chi ²
1.517	1	0.218
Breusch–Godfrey LM test for autocorrelation		

H0: no serial correlation

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17.

تشير نتائج الظاهرة في الجدول رقم (6) إلى أن قيمة الاحتمالية (Prob > Chi²) بلغت (0.218)، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، مما يدل على عدم وجود دليل إحصائي يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة (Chi²) (1.517) عند درجة حرية (1)، فهي تعزز هذا التفسير بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند الدرجة الأولى. ومن ثم يمكن القول إن النموذج المستخدم يحقق شرط استقلالية البواقي من حيث التتابع الزمني، مما يزيد من موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج.

6-5. اختبار جذر الوحدة:

جدول (7): اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

Variables	At level		1st Difference	
	Without trend	With trend	Without trend	With trend
value_relevance	-1.297	-2.287	-4.846***	-4.902***
current_ratio	-2.325	-3.999**		
debt_equity	-4.050***	-3.978**		

*** p<.01, ** p<.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17.

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7) إلى أن متغير ملاءمة القيمة غير مستقر عند المستوى، إذ بلغت القيمة الإحصائية (-2.287) في حالة وجود الاتجاه الخطي و(-1.297) بدون الاتجاه، وهي غير معنوية. وهذا يتطلب الفرق الأول لتحقيق خاصية الاستقرار، وبعد أخذ الفرق الأول، فقد أصبحت القيم الإحصائية (-4.902) مع احتساب الانحدار الخطي الزمني و(-4.846) دون احتساب الانحدار الخطي الزمني، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية، مما يشير إلى أن المتغير أصبح مستقرًا بعد الفرق الأول، وبالتالي يُصنّف من مرتبة تكامل أولى. أما بالنسبة لمتغير نسبة السيولة، فإن القيم عند المستوى كانت (-3.999) مع احتساب الانحدار الخطي الزمني و(-2.325) دون احتساب الانحدار الخطي الزمني، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية، ما يشير إلى أن المتغير ساكن عند المستوى، ويُصنّف من مرتبة تكامل صفرية. وبخصوص متغير نسبة الرافعة المالية، فقد أظهرت النتائج أن القيم الإحصائية عند المستوى بلغت (-3.978) مع احتساب الانحدار الخطي الزمني و(-4.050) في حالة دون احتساب الانحدار الخطي الزمني، وهي ذات دلالة معنوية، ما يعني أن هذا المتغير مستقر عند المستوى وينتمي إلى مرتبة تكامل صفرية.

7.5 اختبار التكامل المشترك

جدول (8): اختبار التكامل المشترك

	Test statistic	Critical Value		
		1%	5%	10%
Z(t)	-1.229	-3.750	-3.000	-2.630

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17.

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (8) إلى أن القيمة إحصائية Z(t) بقيمة (-1.229)، وهي أقل (بدون الإشارة) من القيمة الحرجة 10% (-2.630). ونتيجة لذلك، لا يمكن رفض فرضية عدم التكامل المشترك. وهذا يشير إلى عدم وجود دليل ذي دلالة إحصائية على وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.

8.5 اختبار فرضيات الدراسة: يتناول هذا المحور اختبار وتحليل أثر المرونة المالية المعبر عنها بكل من (نسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية) في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار المتعدد القياسي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية، التي تنص على أن: لا يوجد تأثير للمرونة المالية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. وتتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنه بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية.
 2. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية على ملائمة قيمة المعلومات محاسبية.
- إذ سيتم اختبار هذه الفرضية وفقاً للنموذج الرياضي الآتي:

$$\text{value_relevance} = \beta_0 + \beta_1 \text{current_ratio} + \beta_2 \text{debt_equity} + \varepsilon$$

إذ إن:

value_relevance: ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

current_ratio: نسبة السيولة.

debt_equity: نسبة الرافعة المالية.

ε: البواقي

بعد التأكد من صلاحية وملائمة البيانات، سيتم تطبيق النموذج أعلاه لأغراض اختبار فرضية الفرعية الأولى والثانية، إذ تشير نتائج معادلة الانحدار الموضحة في الجدول رقم (9) الآتي:

جدول (9): نتائج معادلة الانحدار

D.value_relevance	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
current_ratio	-.154	.047	-3.28	.004	-.252	-.056	***
debt_equity	.01	.045	0.22	.83	-.085	.104	
Constant	.119	.045	2.63	.016	.025	.213	**
Mean dependent var		0.111	0.111			0.257	
R-squared		0.355	0.355			10	
F-test		5.501	5.501			0.012	
Akaike crit. (AIC)		-2.351	-2.351			1.055	

***p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Stata-17. تشير نتائج الجدول رقم (9)، إلى أن قيمة معامل التحديد (R²) بلغت (0.355)، عند مستوى ثقة (95%) وهي نسبة ضعيفة نسبياً. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (35.5%) من التغيرات التي تحدث في ملائمة القيمة، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج حدود النموذج. كما يوضح الجدول رقم (9) أن قيمة اختبار (AIC) للنموذج بلغت (-2.351)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بالجودة. كما بلغت قيمة (F) (5.501) مما يشير إلى دلالة إحصائية مقبولة للنموذج ككل.

بعد أن تم التأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، وبعد أن تم تطبيق معادلة الانحدار اعلاه تم التوصل إلى النتائج الظاهرة في الجدول رقم (9) أعلاه. حيث تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التأثير لمتغير المرونة المالية المعبر عنها بنسبة السيولة (-0.154) وبمستوى معنوية (0.004) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.005). مما يشير إلى أن هناك تأثير سلبي ومعنوي للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بناءً عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنه بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنه بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها دراسة (Abaku et al., 2024: 705). أي أنه كلما ارتفع مستوى السيولة انخفضت قدرة المعلومات المحاسبية على تعزيز قرارات المستثمرين في تقييم الشركات، مما يفسر الأثر السلبي الدال إحصائياً لنسبة السيولة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

أما بالنسبة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (9) بأن قيمة معامل التأثير لمتغير المرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية (0.01) وبمستوى معنوية

(0.83) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.005). مما يشير إلى تأثير إيجابي ولكن غير معنوي للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بناءً عليه يتم قبول فرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية المعبر عنه بنسبة الرافعة المالية في ملائمة قيمة المعلومات محاسبية. ورفض الفرضية البديلة.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليها دراسة (Nukala et al., 2021: 13) إذ إن وجود نسبة ديون إلى حقوق ملكية معتدلة يبعث ثقة للمستثمرين حول قدرة الشركة على تعظيم العوائد دون تعريضها لضغوط تمويلية كبيرة، فتنعكس هذه الثقة بارتباط إيجابي رغم كونه ضعيفاً. ويبين التأثير الموجب الضعيف أن الديون الموزونة بعناية قد تساهم قليلاً في زيادة قدرة المعلومات المالية على التنبؤ بقيمة السهم، لكن يبقى هذا التأثير ضعيف في تحديد تلك الملائمة.

2-6. الاستنتاجات: في ضوء نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تمت على وفق الأساليب الإحصائية المعتمدة بهدف قبول الفرضيات أو رفضها، تم التوصل إلى الآتي:

1. إن نموذج الانحدار المستخدم يتمتع بقدر مقبول من الملائمة الإحصائية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.355$) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من 35.5% من التغيرات في ملائمة المعلومات المحاسبية، فيما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.
2. بناءً على اختبار الفرضية الفرعية الأولى، تبين وجود تأثير سلبي ومعنوي للمرونة المالية المعبر عنها بنسبة السيولة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مما أدى إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. ويعني ذلك أن ارتفاع مستويات السيولة قد يقلل من قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير القرارات الاستثمارية.
3. فيما يخص الفرضية الفرعية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن تأثير نسبة الرافعة المالية كان ضعيفاً وغير معنوي، إذ لم يبلغ مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد، بناءً عليه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير معنوي.
4. إن نوعية مؤشرات المرونة المالية تلعب دوراً متفاوتاً في التأثير على ملائمة المعلومات المحاسبية، إذ تمثل السيولة عاملاً مؤثراً سلباً بينما تظهر الرافعة المالية تأثيراً محدوداً لا يرتقي إلى مستوى الدلالة الإحصائية المطلوبة.

3-6. التوصيات: بناءً على استنتاجات الدراسة التي تم التوصيل إليها في الجانبين: النظري والتطبيقي، يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات والتي من الممكن أن تكون محل اهتمام، وذلك على النحو الآتي:

1. ضرورة قيام إدارة الشركات بتحديد مستويات سيولة معتدلة توازن بين الاحتياط النقدي والشفافية في القوائم المالية.
2. من الضروري قيام الإدارة المالية بتحسين الإفصاح النوعي والكمي عن هيكل التمويل لتقوية ثقة المستثمرين.
3. ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بإجراء مراجعة دورية لهيكل رأس المال لتحديد النسبة المثلى بين الديون وحقوق الملكية.
4. من الضروري قيام إدارة الشركة بتعزيز الوعي بمخاطر التمركز النقدي وتأثيره على جودة المعلومات.

5. من الضروري على الجهات الرقابية تطبيق ضوابط إضافية للإفصاح عن مستويات السيولة والرافعة المالية.

6. تطوير نظم الحوكمة الرشيدة داخل الشركات لضمان نزاهة وموثوقية التقارير المالية.
المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. المنشورات الرسمية

1. نشرة سوق العراق للأوراق المالية

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية

1. الأسدي، سيف الدين أحمد عواد، (2021) "تحليل مؤشرات المرونة المالية للشركات وتأثيرها في الأداء المالي"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء.

2. الظالمي، ام البنين عبدالكاظم مايع، (2023) "أثر الإفصاح البيئي عن المواد البلاستيكية وأليات الحوكمة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والأداء المالي لعينة من الوحدات الاقتصادية في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المثنى.

3. شنشول، محمد حيدر محمد، (2019) "قياس تأثير القدرة الادارية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ج. البحوث والدوريات

1. الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، (2017) "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملائمة المعلومات المحاسبية- دراسة نظرية تطبيقية"، كلية التجارة، جامعة طنطا .

<https://atasu.journals.elsb.eg> 1107-1055

2. الدباغ، حارث غازي، (2024) " المرونة المالية وأثرها في قيمة الشركة: دراسة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالي "، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 5، العدد 1، ص: 161-173.

3. جابر، علي عباس، (2023) " دور المرونة المالية في الحد من التعثر المالي: دراسة تحليلية لعدد من الشركات الصناعية المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2009-2019)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (19)، العدد (3)، ص، 319-319.

4. عياش، أحمد. (2023). المرونة المالية وتأثيرها على قيمة الشركات المدرجة في السوقين الأردني والفلسطيني. مجلة أبحاث الأعمال، 19(4)، 95-110.

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. Abaku, Boma& Verr, Bernard & Ndiyo, Ayara Ndem. 2024. "Effect of Liquidity and Profitability on Value Relevance of Listed Financial Companies in Nigeria." International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol. VIII, Issue II, pp. 696–712. DOI: 10.47772/IJRISS.2024.802048.
2. Ahmed, F. A., Abdullah, A. S. H., Jasim, M. A. H., & Abdulameer, A. H. (2021). The Impact of Financial Flexibility On the Financial Stability of Banks: An Analytical Study

- of a Sample of Iraqi Banks FOR THE PERIOD FROM 2006 TO Academy of Entrepreneurship Journal, 27(6), 1-11.
3. Ahmed, Y. A., & Saeed, V. S. H. (2023). The impact of sustainable tax on firm value an applied study in a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange.
 4. Alotaibi, A. (2020). "The Impact of Financial Flexibility on Earnings Quality: Evidence from Emerging Markets." *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(2), 105–124.
 5. Al-Sulayvani, N. I. M., Saeed, N. K., Ismail, B. Y., & Younus, A. A. (2025). The impact of cash holdings on financial performance: Evidence from Iraq. *Asian Economic and Financial Review*, 15(2), 256.
 6. Angahar, P. A., & Alematu, A. (2014). Impact of working capital on the profitability of the Nigerian cement industry. *European journal of accounting auditing and finance Research*, 2(7), 17-30.
 7. Azar, N., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. A. (2019). "The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-Relevance?" *Asian Journal of Accounting Perspectives*, 12(1), 1–21. PDF
 8. Bilyay-Erdogan, S. (2020). "Does Financial Flexibility Enhance Firm Value? A Comparative Study Between Developed and Emerging Countries." *Business: Theory and Practice*, 21(2), 723–736.
 9. Byoun, S. (2008). How and when do firms adjust their capital structures toward targets. *The Journal of Finance*, 63(6), 3069-3096.
 10. Denis, D. J. (2011). Financial flexibility and corporate liquidity. *Journal of corporate finance*, 17(3), 667-674.
 11. Hasanaj, Petrit & Kuqi, Beke, "Analysis of Financial Statements: The Importance of Financial Indicators in Enterprise", *Humanities and Social Science Research*; Vol.2, No. 2, 2019
 12. Islam, M. R., Wang, M., & Dewri, L. (2019). "Financial Flexibility – A Synthesis of Literature Review." *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(1), 239–262. PDF
 13. Lambrinoudakis, C., Skiadopoulos, G., & Gkionis, K. (2019). Capital structure and financial flexibility Expectations of future shocks. *Journal of Banking & Finance*, 104, 1-18.
 14. Marwick, A. E., Fontaine, C., & boyd, d. (2020). Reality and reputation: Influence and authenticity in the social media landscape. In P. J. Boczkowski & Z. Papacharissi (Eds.), *Trump and the media* (pp. 19–45). MIT Press.
 15. Melianti, M. K.(2022). Financial Flexibility and Business Risk Effect on Capital Structure: Insight from Indonesian Energy Listed Companies Vol.1.
 16. Mirlohi, S. Mojtaba, & Nikoukar, Samaneh. (2024). Effective machine learning methods for feature selection. *Journal of Electrical Systems*, 20(3), 9675–9689.
 17. Mutumanikam, P. R., & Adelin, D. (2024). The Impact of Financial Leverage on Firm Performance in Emerging Markets: An Empirical Analysis. *Dinasti Accounting Review*, 2(1), 40–46. <https://doi.org/10.38035/dar.v2i1.1037>
-

18. Nelwan, M. L., Simatupang, C., & Tansuria, B. I. (2020). Value relevance of accounting information in the presence of earnings management. *Jurnal Reviu Akuntansi dan Keuangan*, 10(2), 321. <https://doi.org/10.22219/jrak.v10i2.11856>
19. Nguyen, T., & Rahman, A. (2022). “Corporate Crisis, Disclosure Quality, and Investor Trust.” *Journal of Business Finance & Accounting*, 49(2), 290–317. PDF
20. Nukala, V. B., & Prasada Rao, S. S. (2021). Role of debt-to-equity ratio in project investment valuation, assessing risk and return in capital markets. *Future Business Journal*, 7(1), 13–32. <https://doi.org/10.1186/s43093-021-00090-5>
21. Odoemelam, N., Okafor, R. G., & Ofoegbu, N. G. (2019). Effect of international financial reporting standard (IFRS) adoption on earnings value relevance of quoted Nigerian firms. *Cogent Business & Management*, 6(1), 1643520.
22. hlson, J. A. (1995). Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary Accounting Research*, 11(2), 661–687.
23. Phan, T. D., Hoang, T. T., & Tran, N. M. (2022). Cash flow and financial distress of private listed enterprises on the Vietnam stock market: A quantile regression approach. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2121237.
24. Tungswong, S. (2022). Value relevance of IFRS-based accounting information adoption: Evidence from listed companies in Thailand. *Journal of Business, Economics and Communications*, 17(1). Retrieved from <https://so02.tci-thaijo.org/index.php/BECJournal/article/view/247937>
25. Zhang, L. (2018). “Financial Constraints and Earnings Management: International Evidence.” *The International Journal of Accounting*, 53(1), 45–70.
26. Campello, M., Graham, J. R., & Harvey, C. R. (2010). The real effects of financial constraints: Evidence from a financial crisis. *Journal of Financial Economics*, 97(3), 470–487.